شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الذنب على الضحايا!

الكلّ خرج بريئاً، خالياً من كل مسؤولية عن دزينة التفجيرات المروّعة التي ضربت بغداد يوم الخميس .. الإرهابيون لم يُفصحوا عن هويتهم، والحكومة تنصلت عن مسؤوليتها بالتنديد وبدعوة قوات الشرطة والجيش الى المزيد من الحيطة والحذر وتشديد الإجراءات الأمنية، وقيادة عمليات بغداد حمّلت ضمنياً جهات سياسية لم تسمها مسؤولية "التفجيرات السياسية" التي لم تضرب منشآت "حيوية"!.

الإرهابيون تركوا الأمر للحدس والتخمين، فهم من "القاعدة" بالنسبة للبعض، وهم بعثيون من فلول النظام السابق بالنسبة لبعض آخر، وهم من الميليشيات الطائفية، وهم عصابات مسلحة من المرتزقة المأمورين تتبع قوى سياسية متصارعة على السلطة والنفوذ والمال، بالنسبة لبعض آخر وآخر.

اما الحكومة فمن الواضح انه لم ينتبها أي شعور بالذنب وأي إحساس بالتقصير .. المهم أنها نددّت بأقوى لهجة بالجريمة البشعة ومرتكبيها وأوصت قواتها باجراءات أمنية مشددة حتى لا تتكرر الجريمة .. وستتكرر مرات ومرات ، وتتكرر معها البيانات الحكومية المنددة والأوامر بتشديد الإجراءات ... ولا شيء آخر.

قيادة عمليات بغداد كانت الأكثر ظُرفاً بين مُعلني المواقف بعد أن حصلت التفجيرات وحصدت ما حصدت من أرواح "أولاد الخايبة" وجُرح فيها من جُرح وهلع من هلع، فهي (القيادة) خرجت علينا بتصريح مفاده ان هذه التفجيرات "سياسية" وانها لم تنل من المؤسسات الحيوية! .. والتفجيرات السابقة ماذا كانت هويتها؟ اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية؟!! وهل ثمة أكثر أهمية وحيوية من البشر؟!

على من تقع مسؤولية الأرواح التي أُزهقت يوم الخميس والدماء التي سالت والنفوس التي أصيبت في الصميم والممتلكات التي تدمرت؟ الفاعلون مجهولون .. وحتى لو كانوا معلومين، وهم معلومون في الواقع، فإنهم في مأمن من أي عقاب لأنهم يضربون بدم بارد مطمئنين الى ان يد العدل والقانون تظل بعيدة عنهم في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، ما يوفّر ازدهارا لـ"سلعتهم" الدموية. والدولة تدفع عنها كل مسؤولية.

المسؤول إذن هو المواطن القتيل والجريح والمدمر نفسياً والفاقد أملاكه .. هو المسؤول لأنه لم يأخذ حذره .. إنه ذنبهم أن يكونوا وقت التفجير في المكان الخطأ والتوقيت الخطأ!

ما كان ينبغي على العمال أن يكونوا في مسطرهم الصباحي اليومي يوم الخميس انتظاراً لفرصة العمل الذهبية .. كان عليهم أن يتأخروا ساعة عن موعد المسطر أو الا يسعوا أبداً وراء رزقهم .. وما كان يتعين على تلاميذ المدارس أن يذهبوا في ذلك اليوم الدامي الى مدارسهم ... وما كان يتوجب على الموظفين أن يلتحقوا بوظائفهم .. وما كان على الباعة أن يبكّروا الى الأسواق "على باب الله" .. كان على الجميع أن يلزموا بيوتهم .. كان عليهم أن يكونوا على درجة عالية من قوة الحدس ليتوقعوا حدوث التفجيرات بعد أن اجتاحت الأطراف السياسية نوبة صراع جنوني جديدة على السلطة والنفوذ والمال.. كان على الجميع، عمالاً وتلامذة وموظفين وكسبة، أن يخمّنوا وقوع التفجيرات، فلا يتجاوزون عتبات منازلهم ولا يعرّضون أنفسهم الى التهلكة!

الحق عليهم (الضحايا) من قبل ومن بعد، فلا عزاء لهم!

مستشارة للمالكي: التفجيرات ليست فجوة أمنية بل رد فعل سياسي

مريم الريس تؤكد أن رئيس الوزراء يرفض الحوار لتسوية ملف الهاشمي

مجلس الوزراء العراقي... ارشيف

اعتبرت مستشارة حكومية أن الاحداث الأمنية التي تشهدها البلاد تقف وراءها أجندات سياسية يراد منها تقويض العملية السياسية، مؤكدة ان رئيس الوزراء نوري المالكي كان على علم بأن حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي تنفذ عددا من العمليات الإرهابية، الا انه كان يفقد الدليل الذي ما ان حصل عليه حتى عرضه أمام الأعلام. وقالت مريم الريس في حوار مع (المدى) ان المالكي لم يتفرد بأي قرار اتخذته الحكومة بل كانت القرارات بناء على تصويت الحكومة بالأغلبية.

□ بغداد / المدى

وبخصوص التفجيرات التي حدثت الخميس الماضي قالت الريس إنها "ليست فجوة امنية، والعراق شهد تحديات من هذا النوع بسبب عدم انسجام بعض الجهات السياسية مع ما تقوم به المؤسسات الحكومية الدستورية، لكنها رسالة الى الحكومة من اجل إخفاء الملفات التي تنوي عرضها في المستقبل، ورسالة الى الشعب العراقي من اجل إنذاره بالاقتتال الطائفي وهو مؤشر ايضا على ان الجهات المشاركة بالعملية السياسية تقوم بتلك الافعال بعد ان خسرت مناصبها".

واضافت الريس ان رئيس الوزراء "يرفض أي تدخل في عمل القضاء" مشيرة الى الدعوة التي وجهها مؤخرا المالكي الى الكتل من اجل الاتفاق على عدم التدخل في عمل السلطة القضائية ، وقالت ان الحكومة "لم تساوم في عقد اتفاقات على حساب الدماء العراقية". وعن ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قالت مستشارة رئيس الوزراء "انه غير قابل للمساومة وعلى الجميع ان يساهم في تطبيق القانون، حتى المؤسسات الاعلامية يجب ان تساهم في منع المساومات او التأجيل، ومن خلال هذا اللقاء أوجه ندائي الى مؤسسة المدى وكل الوسائل الاخرى بأن تساهم في جعل القضاء يقول كلمته بحق اي شخص بعيدا عن عقد اي صفقات سياسية". ورأت الريس ان "دعوات التأجيل تعطي انطباعا للرأي العام بان القضية بيد الحكومة وهذا غير صحيح. على السياسيين ان يعوا وان يتثقفوا بأن الفصل بين السلطات هو ما اقره الدستور وعلينا احترام هذا الأمر ، وهذا ما يجعلنا الا نخضع للرسالة التي وجهها الإرهابيون يوم الخميس والتي كان مفادها انه ما لم تخضع القضايا الى توافقات سياسية فهناك المزيد من سفك الدماء وهذا ما لا تقبل به الحكومة اطلاقا".

وبخصوص التوقيت الذي طرح فيه ملف نائب الرئيس قالت المستشارة الحكومية "كان المالكي على دراية لكن لم يكن لديه دليل بل شكوك ، والخلية الإرهابية تم القبض عليها الآن وبالتالي اصبحت لدى القضاء ادلة تدين الهاشمي فكان من الضروري كشفها ،ويجب ان نفرق بين ما يحدث الآن وما كان يحدث في ٢٠٠٦ حيث كان من الضروري ان يتم غلق ملفات ممكن ان تساهم في انهاء الاختناق الطائفي ، لكن الامر مختلف الآن وعلى الحكومة ان تكون اكثر قوة وان تترك مرحلة التوافقات وتطبق الدستور والقانون على الجميع بدون تمييز. وكما شاهدنا فان المالكي قد أعلن أن وقت التوافقات قد ولى وكلنا يعلم أن التوافقات هي مدعاة لغلق كثير من الملفات، والآن يجب المضي في تطبيق الدستور والقانون ، ومع هذا فهناك وقت لدى الهاشمي لان يثبت براءته وان يدلي بإثباتاته امام القضاء وهو الآن بريء حتى تثبت إدانته". ورفضت الريس ان تطرح مبادرات سياسية لحل ملف الهاشمي وقالت " كل الحلول والمبادرات ما لم يتم تبنيها على اساس قانوني او دستوري فهي مرفوضة من جميع الاطراف ، وتوعد رئيس الوزراء انه اذا لم يتم التعامل مع قضية الهاشمي وفق الأطر القانونية والقضائية فهو على استعداد ان يتخلى عن جميع مقاعده ، وعلى الجميع ان يتحمل المسؤولية في دعم القضاء وضمان استقلاليته ، وهو الآن ليس في دار ضيافة كما قال الهاشمي فهناك مذكرة قبض وعليه ان يمثل امام القضاء وعليه ألا يستهين بها". وتساءلت الريس "هل من المعقول أن يقوم نائب الرئيس بعقد مؤتمر صحفي يبرئ به نفسه ؟ لماذا لم يمثل أمام الجهات التحقيقية ويعرض أدلته؟" وأضافت "هناك أمر مؤلم جدا طرحه الهاشمي، اذ قال انه يريد اشرافا من الجامعة العربية ومن اتحاد الحقوقيين العرب على التحقيقات ، متجاهلا نقابة المحامين العراقية وكأنه يحاول أن يشكك بنزاهة المحامين بالإضافة الى تشكيكه بالقضاء مما يجعله يعطي انطباعا بانه في بلد ليس فيه قضاء او قانون".

واستغربت المستشارة الحكومية طرح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ميثاق شرف وقالت " لماذا كل هذه الدعوات الآن ؟ وهل العراق كان يفتقد الشرف في السابق حتى يتم اطلاق ميثاق شرف اليوم ؟ عموما قد تكون المبادرات جيدة لكن على الجميع حينما يجلسون ويوقعون على المواثيق ان يحترموا الدستور وان يحددوا مساراتهم بالعملية السياسية، فمثلا القائمة العراقية اما ان تكون مشاركة بالحكومة وتحترم الدستور او ان تكون معارضة وخارج حكومة الشراكة".

ودافعت الريس عن المالكي في وجه الاتهامات التي وجهت له بالتفرد بالسلطة موضحة "لا يوجد قانون تم نقضه من رئاسة الوزراء ما لم يصوت عليه جميع الوزراء، فأين تكون السلطوية؟ على الجميع ان يفرقوا بين الشخص القوي الذي يستطيع ان يتخذ قرارات قوية وبين سلطوي ، ورئيس الوزراء حتى الآن لم يتفرد بأي قرار او موقف ، وممكن للجميع ان يذهب الى أي وزير ويسأله عن القرارات التي تتخذ داخل رئاسة الوزراء وهل القرارات متفردة ام بتصويت اغلبية الوزراء ، ولماذا لم يخرج الوزراء المتحفظون على القرارات الى وسائل الاعلام؟ اعتقد ان الأمر هو عبارة عن اتهامات ليس اكثر . واذا ما كانوا يتحدثون عن القرارات الامنية فالدستور اعطى لرئيس الحكومة هذه الصلاحيات".

وكشفت الريس أن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قدم استقالته بنفسه وان قضيته سياسية "وهي قابلة للتوافقات والتسوية ويجب علينا ان نفرق بين قضيتي الهاشمي والمطلك ، وهي ليست قضية تسقيط سياسي كما يتصور البعض".

الكتل توقّع اليوم ميثاق الصدر

لجنة عليا لمتابعة الأزمة.. ودولة القانون: الحكومة لن تقف على شخص

□ بغداد / المدى

صلاح العبيدي

حدد التيار الصدري اليوم السبت موعدا لانعقاد مؤتمر توقيع ميثاق الشرف الذي دعا له زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر.

وذكر المتحدث باسم مقتدى الصدر، صلاح العبيدي في رسالة تلقت (المدى)نسخة منها "سيتم اليوم السبت التوقيع على مبادرة ميثاق الشرف الوطني التي دعا لها مقتدى الصدر في تمام الساعة التاسعة في فندق الرشيد بحضور علمائي وأكاديمي وسياسي واجتماعي".

الى ذلك، اتهمت النائبة عن كتلة الأحرار التابعة الى التيار الصدري مها الدوري بعض السياسيين الذين يستخدمون الشعب دروعا بشرية لتثبيت كراسيهم. وقالت الدوري:ان بعض السياسيين دون تسميهم يستخدمون الشعب كدروع بشرية ، لحماية مصالحهم في السلطة ولتثبيت كراسيهم لان الصراع السياسي هو من اجل البقاء في الحكم. وأشارت الدوري الى أن الضحية هم ابناء الشعب العراقي والذين ذهبت دمائهم بالتفجيرات نتيجة صراع الجبارين الذي يساومون ويستخدمون ابناء الشعب دروعا بشرية.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اكد ان صراع السياسيين أدى إلى تدهور الوضع الأمني. وقال الصدر في بيان تلقت (المدى) نسخة منه : إن صراع الجبابرة اعني السياسيين، أدى إلى تدهور الوضع الأمني الصوري الهش الذي تصادف مع كل ما يحدث في الشرق الأوسط من تدهور امني وزعزعة للامان وصراع من الداخل والخارج، والمتضرر الوحيد هو الشعب العراقي الحبيب.

واضاف : يعتريني الألم والحزن والأسى على ما جرى في عاصمتنا الحبيبة بغداد اليوم(أمس الأول) من تفجيرات إرهابية أمريكية تحت غطاء دولي رسمي وفي صمت عالمي.

وتابع : ان الشعب منهك من جراء اهمال الساسة والقادة والحكام، إهمال من الداخل والخارج يؤدي إلى سقوط العشرات من الشهداء والجرحى مخلفين الثكالى والأيتام ليزداد التخلف والأمان والفقر في أرضنا الغنية المعطاء وارض العلم والمعرفة.

وكان وفد التيار الصدري الذي يحمل معه ميثاق زعيم التيار مقتدى الصدر، قد انهى قبل يومين زيارته إقليم كردستان بعد لقائه رئيسي الجمهورية جلال طالباني، وإقليم كردستان مسعود بارزاني.وأكد الأمين العام لكتلة الأحرار الدكتور ضياء الاسدي أن " وفد مقتدى الصدر المتوجه الى اقليم كردستان للتباحث مع قادة الاقليم بشأن مبادرة ميثاق الشرف الوطني ، اختتم زيارته بلقاء رئيس جمهورية العراق جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني" . مؤكداً أن "اللقاء أسفر عن قبول الرئيسين ببنود الميثاق،مضيفا أنهما أبديا موافقتهما التامة مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة والتي لا تمس جوهر الميثاق".

وأضاف الاسدي أن " الرئيسين أكدا أن الميثاق جاء في الوقت المناسب من قبل الرجل المناسب إذ أن السيد مقتدى الصدر معروف بمواقفه الوطنية وأن هذا الميثاق سيكون عامل امن واستقرار لأبناء العراق جميعاً".

□ بغداد / المدى

قرر التحالف الوطني، أمس تشكيل لجنة عليا لإيجاد الحلول التي تشهدها العملية السياسية، فيما دعا الكتل السياسية إلى توحيد الصفوف والعمل على استقلال القضاء.

مواقف التحالف، أتت بعد اجتماع طارئ عقد في وقت متأخر مساء أمس الأول، ناقش فيه ابرز القضايا الحساسة التي تشهدها الساحة، وبالأخص ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وما تداعى لها من أزمات بين ائتلافي دولة القانون والعراقية، بالإضافة الى التوترات الامنية التي شهدتها الساحة امس الاول بوقوع عدد كبير من التفجيرات سقط على اثرها العشرات من الضحايا بين قتيل وجريح.

التحالف الوطني دعا القائمة العراقية إلى إنهاء مقاطعتها والعودة إلى مجلسي النواب والوزراء، فيما كشف عن تشكيل لجنة عليا لإيجاد الحلول المناسبة للازمة التي تشهدها البلاد.

وقال المتحدث باسم التحالف الوطني حميد معلة في بيان تلاه نيابة عن التحالف خلال مؤتمر صحافي على هامش الاجتماع الذي حضره رئيس الوزراء نوري المالكي إن "التحالف الوطني يشدد على استقلال القضاء وعدم تسييسه أو تخوينه أو المساس بمصداقيته أو التأثير عليه وعدم التدخل في إجراءاته"، مؤكدا دعمه لكافة الجهود والدعوات الرامية لترسيخ الوحدة الوطنية وبناء أسس التعايش السلمي والسلم الأهلي".

ودعا معلة أعضاء القائمة العراقية إلى إنهاء مقاطعتهم لجلسات مجلسي النواب والوزراء والعودة إلى بيت الشعب ومقر ممثليه المنتخبين بما يؤكد تلاحم القوى الوطنية جميعاً في تحمل واجباتهم ومسؤولياتهم".

وتابع معلة أن التحالف الوطني "سيشكّل لجنة عليا للتواصل والحوار البنّاء مع الكتل والقوى السياسية لنزع فتيل الأزمة القائمة وتقويم المسارات بما يعكس حرصنا على حفظ استحقاقات كل أبناء الشعب العراقي وبكافة مكوّناته وأطيافه، وحضورهم الفاعل في إدارة شؤونه ضمن إطار تحمل المسؤولية وتعزيز الروح الوطنية والاحتكام إلى الدستور والقانون".

زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، طالب، الكتل السياسية برص الصفوف وتوحيد الكلمة وإعلاء الصوت الوطني العراقي، وفي حين أكد أن البلاد تمر بمرحلة مهمة خالية من القوات الأجنبية، طالب بمساندة القوات الأمنية لتحقيق الاستقرار الأمني.

وقال الجعفري في ذات المؤتمر"، إن "التحالف الوطني اليوم يجد نفسه أكثر من أي وقت آخر مسؤولا عن رص الصفوف ووحدة الكلمة وإعلاء الصوت الوطني العراقي خصوصا مع إقبالنا على مرحلة جديدة مهمة خالية من القوات الأجنبية".

وأضاف الجعفري أن "المتخرصين يقفون بالظلام لكي يغتالوا الأهداف الكبرى المتحققة على ارض الواقع"، داعيا الى "الوقوف مع القوات الأمنية العراقية لتحقيق الأمن".

النائب عن ائتلاف دولة القانون سلمان الموسوي قال في تصريح لـ(المدى)، "ان اللجنة التي دعا التحالف الوطني الى تشكيلها تضم ممثلين من جميع الكتل بما فيها تلك التي لم تحصل على نتائج انتخابية تؤهلها للدخول في البرلمان"، موضحا "أوصلنا الطلبات الى ائتلاف العراقية ونحن بصدد انتظار موقفهم خلال الساعات المقبلة".

وتابع "قبل كل شيء يجب ان تعلم العراقية ان الأمور التي تتعلق بالجانب القضائي لا تناقش ضمن الأجندة السياسية وان العملية السياسية لن تقف على شخص معين" في إشارة إلى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

سوالف

علاوي يبحث الأوضاع العراقية في بيروت

قالت حركة الوفاق الوطني العراقي ان زيارة رئيس الحركة إياد علاوي العاصمة اللبنانية تأتي في إطار المساعي لتطويق الأزمة السياسية في العراق. وأوضح الناطق الرسمي للحركة هادي والي الظالمي ان علاوي التقى خلال زيارته بيروت، عددا من القيادات اللبنانية، وشخصيات عراقية متواجدة في لبنان. واشار الى انه التقى رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي ،والرئيس امين الجميل، ورئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري ،و الرئيس فؤاد السنيورة، والنائبين وليد جنبلاط وتمام سلام، كما التقى البطريارك اللبناني بشارة الراعي.

أذربيجان تدعم بغداد اقتصادياً وثقافياً

بحث وزير الخارجية هوشيار زيباري مع رئيس جمهورية أذربيجان الهام حيدرعلييف العلاقات العراقية الاذرية ، مؤكدا حرص العراق على تنشيطها وتفعيلها في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية . وقال بيان لوزارة الخارجية ان زيباري التقى علييف في القصر الرئاسي. واشار البيان الى ان رئيس جمهورية اذربيجان اكد خلال اللقاء دعمه لاقامة علاقات دبلوماسية متكاملة مع العراق، معبرا عن تقديره لزيارة الوفد العراقي واعتبرها نقطة تحول تاريخية في مسار العلاقات الثنائية وانها ستفتح آفاقا رحبة امام تعاون البلدين في العديد من المجالات .

اعتقال ١١ مطلوباً بالإرهاب

أفاد مصدر في شرطة محافظة نينوى، امس، بأن قوة أمنية اعتقلت ١١ مطلوباً بتهمة الإرهاب وعثرت على مخبأ للأعتدة والمتفجرات جنوب الموصل.

وقال المصدر في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن"قوة من الفرقة الثانية في الجيش العراقي نفذت، ظهر أمس، عملية دهم وتفتيش في المناطق الواقعة جنوب مدينة الموصل، أسفرت عن اعتقال ١١ مطلوبا وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "القوة عثرت خلال العملية على مخبأ يضم ١٣ عبوة ناسفة إضافة إلى أعتدة ومتفجرات".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون